للجزئي وان استعماله في الكلي مجاز كامر العلاقة والمقصد
انما هو من جزئيات اي في التفهيم وهو وارد على تعليله والجواب قوله الا
الا ان الكثر الخ هذا حاصل الجواب اي لانه تابع لاكثر ائمة اللغة في ذلك
مع بعد جعل الخ بضم يا بعد لانه مصدر وقوله للغرض اي للعلة
اي وضع لاجل شي اي وهذا بعيد وقوله لا صلة لا حرف عطف وصلة
معطوف على جعل لنا تابي لام مع بعد جعل اللام صلة وضع ولام الصلة
هي لام التعدية وجعل اللام للصلة يقتضي ان تكون جميع المعارف
جزئية بخلافها على جعلها للغرض فانه لا يقتضي ذلك والحاصل ان
مع جعل الضمائر موضوعة للامر الكلي لكنها لا تستعمل الا في جزئي عرف
المعرفة بانها ما وضع ليستعمل في شي بعينه لتدخل الضمائر لانها وان
وضعت للامر الكلي لكنها لا تستعمل الا في جزئي فاللام ليستعمل للغرض
وصلة وضع محذوف اي ما وضع لشي لاجل ان يستعمل في جزئي ومع
جعل الضمائر موضوعة للجزئيات وهو المذهب المنصور عرف المعرفة
بانها ما وضع لشي بعينه اي ما وضع لجزئي بناء على ان اللام في لشي صلة
وضع وكونها للغرض بعيد فالمصنف عند الضمير في التفهيم جزئيا اتباعا
لاكثر ائمة اللغة لا لكونه الحق وهو ان الضمير الغائب قد يكون كليا
وقد يكون جزئيا هذا محل كلام الشارح لكن قد علمت ان الحق ان الضمير
مطلقا موضوع للجزئي وقد عرفت انه ليس المراد الخ اشارة الى
ما قدمناه من انه لا يجب في الوضع ان يكون الموضوع له خاصا متعقلا
بعينه بل بمفهوم كلي منحصر فيه فعدله الخ عدم فعل امر وقوله تنتظم
واقع في جواب الامر فحقه الجزم لكنه رفعه للضرورة والمعنى ان عدت
ورجعت الى ما ذكرناه في التفهيم تنتظم ما حكمنا به من التنظير في
كليته وانه جليا ينجلي الوقف الخ حاصل الفرق بينهما
ان ذو كلي وضعا وان كان لا يستعمل الا في جزئي فجزئيته استعمالا
لا تنافي كليته لانها عارضة والعبرة للوضع لا للاستعمال بخلاف هو
فانه جزئي وضعا واستعمالا وايضا يفرق بينهما بان ذو مستقل
بالمفهومية بخلاف حرف الا فقد التفرقة بالنظر للموضوع له

اي الاضافي

اي الاضافي في حمل الجزئي على الاضافي لان ذو وامثاله يكون في الاستعمال
جزئيا حقيقيا كما في زيد ذو مال ويكون كليا كما في الانسان ذو نطق لان
الجزئي الاضافي هو ما يندرج تحت كلي سواء كان جزئيا حقيقيا كزيد او
كليا كالانسان بالنسبة للحيوان لكن ذا العارض الاضافة رفع بهذا
الاستدراك ما عساه ان يقال كيف يوصف بالكلي مع انه يستعمل في الجزئي
لعارض الاضافة فما لكن ذا اي استعماله في الجزئي لعارض الاضافة
اي فلا ينظر اليه اذ العبرة للوضع من قبيل العام المخصوص هو ما عمومه
مراد تناولا لا حكما لا من قبيل الجزئي الحقيقي اي وضعا خلافا لمن قال انه
قد يستعمل في جزئي كما اذا قلت جاءني ذو مال واردت زيدا كما تقول الا
نسان ذو نطق الخ فذو مدلوله الاصلي كلي وهو مطلق صاحب لكنه خصص
بالاضافة وصار جزئيا اضافيا وصار بمنزلة العام المخصوص
يفهم منه صيغة المركب اي لان الوضع لان الحيوان موضوع لما يعم الناطق
وغيره او فسر ومعطوف على استعملوا
ما معناه غير مستقل بالمفهومية فالمستقل كمن فانهم يقولون معناها
الابتدا ولا يخفى ان مدلول لفظ الابتدا مستقل كما بذلك الاستعمال
العارض الخ ولا بذلك التفسير ولا يكفي تجاوز الالفاظ
الخ اي ان اللفظ الكلي اذا حمل على جزئي كزيد لا يفهم ان مدلوله جزئي
اذ المعتبر الوضع بتعض الاوهام الخ اي بعض في وارادة بالاوهام
العقول للالفاظ متعلق بالحكم فيها انث الضمير نظرا
لمعنى ما لانها واقعة على معان ولو راعي لفظها لقال وقوله استعمل اي الالفاظ
ولم يؤنث لتاويلها بالمذكر والاولى ابراز الضمير لان استعمل صلة
او صفة جرت على غير ما هي له في جزئي وهو زيد اي يتوهم من استعماله
في جزئي انه جزئي لاستعماله فيه بل يعم كليا نظرا للوضع وكذا اذا
المختص الخ فالذي وان وضع لمشخصات لكنه يقال كلي وهو مفرد يطلب
الذي علم شخص لانه لم يوضع لزيد بخصوصه لانه موضوع لمتعدد واما العلم
الشخصي فهو ما وضع لشخص واحد بعينه على استعمل اللا في الشخص يعني
لا يكون علما نظرا للاستعمال لان العبرة بالوضع اما هذه الالفاظ الاول

Copyright King Saud University